يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف ثم قال وصح بأنه ما لم يجرح به الناظر ما اذا ظهر به فسق كشرب الخمر ونحوه انتهى والظاهر ان يخرج مبنى لما ليس فاعله فيخرجه القاضي لأنه ينعزل به لما عرف في القاضي ثم اعلم ان السفه لا يستلزم الفسق لما في الذخيرة من الحجر السفيه المبذر المضيع لماله سواء كان في الشراب مع اهل الشراب والسفه في داره ويطعمهم ويسقيهم وليس في النفقة ويفتح باب الجائزة والعطاء عليهم او في الخير بأن يصرف ماله في بناء المساجد واشباه ذلك فيجعل القاضي صيانة لماله انتهى وذكر الزيلعي ان السفيه من عادته التبذير والاسراف في النفقة وان يتصرف تصرفا لا لغرض او لغرض لا يعد العقلاء من اهل الديانة غرضا مثل دفع المال الى المغني واللعاب وشراء الحمام الطيارة بثمن غال والغبن في التجارات من غير محدد واصل المسامحات في النقود في البر والاحسان مشروع والاسراف حرام كالاسراف في الطعام والشراء انتهى والغفلة من اسباب الحجر عندهما والغافل من ليس مفسدا ولا يقصد لكنه لا يهتدي الى التفاوت الفاحش فيغبن في البياعات لسلامة قلبه ذكر الزيلعي ايضا ولم ار حكم شهادة السفيه ولا شك ان كان مضيعا لماله في الشر فهو فاسق لا تقبل شهادته وان كان مغفلا في الخير تقبل شهادته وان كان مغفلا لا تقبل شهادته لكن هل المراد به بالمغفل في الشهادة المغفل في الحجر قال في الخانية ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته انتهى وفي المغرب رجل مغفل على اسم المفعول من التغفيل وهو الذي لا فطنة له انتهى وفي المصباح الغفلة غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره له انتهى والظاهر ان المغفل في الحجر عليه في الشهادة هو انه

السفيه المبذر المضيع لماله سواء كان في الشراب او في الخير

الغفلة من اسباب الحجر

تقبل شهادة السفيه وهو المضيع لماله في الشر

في الحجر لا يهتدي الى التفاوت الفاحش في الشهادة من لا يتذكر ما رآه او سمعه فلا تقبل له على ضبط المشهود به فائدة لا تترك الصلاة على ميت موضوع على دكان ولا بناء في قولهم ان له حكم الامام وهو يجوز اقتداء على الدكان لانه معلل لتشبيهه باهل الكتاب وهو مفقود هنا والاصل عدم الكراهة وبه افتيت فائدة ذكر الابي من القضاء في شرح مسلم الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء فرق ما بين الاخص والاعم ففقه القضاء اعم لانه العلم بالاحكام الكلية وعلم القضاء الفقه بالاحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على النوازل الواقعة ومن هذا المعنى ما ذكره ابن الرفيق ان اشهب افتى اسد ابن الفرات في دخول الحمام مع حواريه دون ساتره ولهن فافتاه بالجواز لاهن ملكه واجاب ابو محرز بمنع ذلك وقال له ان جاز له النظر اليهن وجاز لهن النظر اليه لم يجز لهن نظر بعضهم بعضا فاهال اسد اعماله النظر في هذه الصورة الجزئية فلم يعتبرها المعنى بما يعرض واعتبرها ابن محرز والفرق المذكور ايضا الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء ففقه القضاء هو العلم بالاحكام الكلية وعلمها هو العلم بتلك الاحكام مع تنزيلها على النوازل ولما ولى الفقيه الصالح ابو عبد الله بن شعيب قاضي القيروان ومحل تحصيله في الفقه واصوله شمير جلس الخصوم اليه وفصل بينهم دخل منزله مقبورا فقالت له زوجته ما شانك فقال لها عسر علي علم القضاء قالت له رأيت الفقيه عليك سهلا اجعل الخصمين كمستفتيين سألاك فاعتبرت ذلك فسهل علي انتهى فائدة ذكر الابي ان شروط الامامة المتفق عليها ثمانية الاجتهاد في الاحكام الشرعية وان يكون بصيرا بامر الحرب وتدبير الجيوش وان تكون له فوة بحيث

شروط الامامة العظمى المتفق عليها ثمانية

Copyright © King Saud University